تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني

أ.د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد

ملخص الدراسة

إن القراءة الواعية لحدث صدور مذكرة اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير تُخرجه عن أبعاده القانونية المزعومة لتضعه في سياق أجندة أمريكية - غربية تسعى إلى إعادة تشكيل السودان وجواره الجغرافي فكًّا وتركيبًا، بما يخدم مصالح هذه القوى. لاسيما وأن المحكمة الدولية -صاحبة الادعاء في هذه القضية- تُعد جزءًا من آليات النظام العالمي الجديد، الذي بات يفرض رؤيته الأمريكية على قضايا السلم والأمن الدوليين.

ومما يؤكد هذه الرؤية أن السودان نفسه قد عانى من حرب أهلية ممتدة في الجنوب، بدأت مرحلتها الأولى قبل الإعلان عن استقلاله عام ١٩٥٦م، ووضعت أوزارها من خلال عملية تفاوضية شاملة انتهت باتفاق عام ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من أن عدد ضحايا حرب الجنوب يتجاوز بكثير حالة دارفور، فإن أحدًا لم يتحدث عن إبادة جماعية أو جرائم حرب.

ومن الواضح أن محاولات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد لويس مورينو أوكامبو التصعيدية إزاء المشتَبه بهم تكشف عن حقيقتين: أولهما: الفشل في إقناع الدول بتسليم المشتبه بهم. وثانيهما: عدم وجود دعم دولي للاعتقال في ظل السعي لتحقيق السلام من خلال التفاوض في الصراعات القائمة.

وأيًّا ما كان الأمر، فإن هذا القرار في توقيته -وبغضّ النظر عن جوانبه القانونية- يمثل سابقةً خطيرة في النظام الدولي؛ حيث إنه ينتهك مبدأ حصانة رؤساء الدول، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى في العلاقات الدولية. كما أنه ساهم في إحداث مزيد من الغموض، وعدم الوضوح إزاء مستقبل وتفاعلات الصراعات التي يشهدها المجتمع السوداني، لاسيما طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب طبقًا لاتفاق السلام الشامل الموقّع بينهما عام ٢٠٠٥م.

ولعل من المأمول في ظل استمرار تعقيد وتشابك مكونات البنية الصراعية في السودان أن يتحقق سيناريو وحدة السودان وتكامله، دون الانزلاق إلى مسار العنف السياسي، والحرب الأهلية مرة أخرى. بيد أن مسئولية الأطراف السودانية في الداخل والمجتمع الدولي بأسره تُعدّ محورية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والإرادة لتجنب سيناريوهات الفك والتركيب في المجتمع السوداني.

تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني

أ.د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد

مقدمة:

إن القراءة الواعية لحدث صدور مذكرة اعتقال الرئيس البشـــير تخرجه عن أبعاده القانونية المزعومة لتضعه في ســـياق أجندة أمريكية وغربية تســـعى إلى إعادة تشكيل الســـودان وجواره الجغرافي فكًّا وتركيبًا بما يخدم مصالح هذه القوى. فالأمر إذًا يتجاوز شـــخص الرئيس البشـــير ليطرح قضية الوطن الســـوداني ككل. فمعلوم أن المحكمة الدولية جزء من آليات النظام العالمي الجديد بعد ١١ ســـبتمبر، والذي يفرض رؤيته الأمريكية على قضايا السلام والأمن في العالم.

لقد عانى السودان نفسه من حرب أهلية ممتدة في الجنوب، بدأت مرحلتها الأولى قبل الإعلان عن استقلاله عام ١٩٥٦م، ووضعت أوزارها من خلال عملية تفاوضية شـــاملة انتهت باتفاق عام ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من أن عدد ضحايا حرب الجنوب يتجاوز بكثير حالة دارفور؛ فإن أحدًا لم يتحدث عن إبادة جماعية أو جرائم حرب. وفـــي الصومال نجد غياب الدولة منذ عـــام ١٩٩١م، ودخول المجتمع الصومالي حالة من التراجيديا التي تتكرر فصولها دون إرادة حقيقية من المجتمع الدولي للتحرك.

ومـــن اللافت للنظر حقًّا أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الســـيد لويس مورينو أوكامبو حاول في الآونة الأخيرة أن يتبنى لغة خطاب تصعيدية وهجومية إزاء المشتبه فيهم، وربما يُعزَى ذلك لأمرين: أولهما الفشل في إقناع كثير من الدول بتســـليم المشـــتبه بهم. وثانيًا عدم وجود دعم دولي للاعتقال في ظل الســـعي لتحقيق الســـلام من خلال التفاوض في الصراعات القائمة. ولعل ذلك يفسر سر الحملة التي يقودها المدعي العام من أجل القبض على زعماء التمرد في أوغندا، والمتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور، بمن فيهم الرئيس البشير نفسه.[1]

وســـتحاول هذه الورقة -من خلال تبني منهج التحليل الاســـتراتيجي- التركيز على تداعيات وتأثيرات أزمة المحاكمة على الداخل السوداني، **وذلك من خلال أربعة محاور أساسية:**

المحور الأول: ويتناول طريقة استجابة النظام الحاكم للأزمة وطريقة إدارتها.

(1) Victor Peskin, Caution and Confrontation in the International Criminal Court's Pursuit of Accountability in Uganda and Sudan, Human Rights Quarterly - Volume 31, Number 3, August 2009, pp. 655-691.and Gaeta Does, President Al Bashir Enjoy Immunity from Arrest?, Journal of International Criminal Justice, 7, no. 2 (2009): 315-332.

المحور الثاني: ويتناول مواقف القوى السياسية والأطراف الفاعلة في النظام السياسي السوداني من قضية المحاكمة؛ حيث يصبح التساؤل الرئيس هو: ما هي المصالح والأهداف التي تفسر مواقف وسياسات هذه القوى الأساسية؟

المحور الثالث: ويسعى لاستشراف آفاق المستقبل السوداني من خلال وضع ثلاثة سيناريوهات محتملة.

أما المحور الرابع فإنه يطرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تعتمد على تحليل التكلفة والمنفعة وفقًا لمفردات التحليل الاستراتيجي.

اتخذت حكومة الوحدة الوطنية في السودان موقفًا صلبًا لا هوادة فيه إزاء قرار اعتقال الرئيس البشير؛ إذ تم رفض جميع الاتهامات الموجهة للرئيس السوداني، باعتبارها منحازة وذات أغراض سياسية، ولا تستند إلى أدلة صحيحة.

ومع الاعتراف بصعوبة وتعقد أزمات السودان، والاستقطاب الشديد بين قوى الداخل والخارج؛ فإن غاية التحليل هنا تركز على الجوانب الداخلية لأزمة المحاكمة، مع محاولة فهم ردود الأفعال والمواقف والسياسات الرسمية من قبل النظام الحاكم وقوى المعارضة الأساسية.

ولاستكمال معالم التصور الاستراتيجي فإن الدراسة تحاول تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الدولة والمجتمع في السودان، مع تحديد إمكانيات الحركة والتعامل طبقًا لهذه التصورات المحتملة.

أولاً: الموقف الرسمي:

اتخذت حكومة الوحدة الوطنية في السودان موقفًا صلبًا لا هوادة فيه إزاء قرار اعتقال الرئيس البشير؛ إذ تم رفض جميع الاتهامات الموجهة للرئيس السوداني، باعتبارها منحازة وذات أغراض سياسية، ولا تستند إلى أدلة صحيحة. واعتمد الموقف الرسمي السوداني في رفضه لقرار المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير على الاعتبارات الآتية: [1]

– السودان ليس طرفًا في نظام روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية، وعليه فإنه ليس ملزمًا بأية قرارات تصدر عن هذه المحكمة.

– أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد أوكامبو لم يقم بأية تحقيقات نزيهة؛ حيث إنه لم يقم أبدًا بزيارة السودان، بل اعتمد على ادعاءات وأقوال مرسلة، واستند في غالب الأحيان على تقارير تصدر عبر شبكة الإنترنت.

– أن مجلس الأمن الدولي كعادته يكيل دومًا بمكيالين؛ حيث أحال قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، في حين أغمض الطرف عن دول أخرى مسئولة عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا يعني أن قرار اعتقال الرئيس البشير أمر له طبيعة سياسة خالصة، ولا علاقة له بالعدالة الدولية.

– يمتلك السودان جهازًا قضائيًا مستقلاً ونزيهًا، وبمقدوره أن يتعامل مع كافة الاتهامات الجنائية ضد أي شخص، وذلك بدرجة عالية من الكفاءة والمهنية.

– يسهم قرار اعتقال الرئيس البشير في عرقلة جهود تحقيق السلام في السودان، ولاسيما تنفيذ اتفاق السلام الشامل في الجنوب، واتفاق سلام في دارفور.

وأما على مستوى التحرك العملي فقد قامت الحكومة السودانية بتشكيل لجنة رفيعة المستوى برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية السيد سيلفاكير لوضع

(1) Godfrey Musila, Beyond the Al Bashir Arrest Warrant: Legal and Diplomatic options For Sudan, Pretoria: ISS, April 2009. And see also: Issaka k .Souare, udan: What Implications for President Al-Bashir'sIndictment by the ICC? ,Pretoria: Institute of Security Studies, situation Report, 25 September 2008.

الخطط السياسية والقانونية اللازمة للتعامل مع الأزمة التي أثارها قرار اعتقال الرئيس البشير. ومن اللافت للنظر حقًّا أن الموقف السوداني الذي عمد إلى حشد التأييد العربي والإفريقي بالأساس قد أكد على التداعيات الخطيرة التي يمكن أن تترتب على تنفيذ مثل هذا القرار؛ باعتبارها سابقة خطيرة في التعامل الدولي التي يتم فيها اتهام رئيس دولة وهو في منصبه.

وأقدمت الحكومة السودانية في أعقاب صدور أمر توقيف الرئيس البشير على اتخاذ قرار مثير للجدل يقضي بطرد ثلاث عشرة منظمة إغاثة إنسانية عاملة في دارفور، بحجة أنها تضرّ بالأمن القومي؛ حيث اتهمت هذه المنظمات بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وفي نفس الوقت قرر السودان نقل مهام الإغاثة في دارفور إلى منظمات وطنية سودانية. وهو ما يعني «سودنة» أعمال الإغاثة بالكامل في دارفور، على أن يتم ذلك في غضون عام واحد. [1]

والمتابع لتطور الموقف السوداني الرسمي من أزمة اعتقال البشير يجد أن إدارة هذه الأزمة اعتمدت على انتهاج أربعة مسارات متوازية في وقت واحد، مع التأكيد في جميع الحالات على رفض القرار الدولي، بل والاستخفاف به، كما تعكس لغة الخطاب السياسي الرسمي السوداني.

المسار الأول: والذي حاول من خلاله النظام السوداني الاستفادة من التأييد العربي والإفريقي وبعض الأطراف الدولية الأخرى لإظهار أنه وقع ضحية تآمر سياسي، وإن جاء تحت ستار قانون دولي. اتضح هذا التحرك من زيارات الرئيس البشير لعدد من العواصم العربية والإفريقية.

ويبدو أن القصد من التحرك السوداني على هذا المسار هو تجاوز أزمة المحاكمة، وإظهار مدى الالتفاف العربي والإقليمي حول السودان وقيادته الشرعية. وقد حاولت الدبلوماسية السودانية جاهدة في هذا المسار التأكيد على أمرين متلازمين:

أولهما أن توقيت قرار محاكمة البشير ليس مناسبًا؛ حيث إن ذلك قد يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام الشامل في الجنوب، ويزيد الأمور توترًا في دارفور.

وثانيًا: التأثير سلبًا على جهود حكومة الوحدة الوطنية في السودان تجاه عملية التسوية السلمية في دارفور. [2]

أما **المسار الثاني** فإنه حاول الاستفادة من هذا الحشد الدولي المناصر للسودان في محاولة إعمال نص المادة ١٦ من نظام روما، والتي تخوِّل لمجلس الأمن الدولي تجميد قرار المحكمة لمدة عام قابل للتجديد. وقد بدأ التحرك العربي والإفريقي حتى قبيل صدور مذكرة التوقيف في ٤ مارس ٢٠٠٩م؛ حيث تشكل وفد عربي إفريقي لزيارة الأمم المتحدة والتفاوض بشأن تأجيل قرار المحاكمة. بيد أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة الرفض الغربي لها، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

ويتمثل **المسار الثالث:** الذي انتهجته الحكومة السودانية في تفعيل نظام العدالة الوطنية، أي الولوج إلى الشق القانوني والجنائي للأزمة، وهو ما يعني تجريد المحكمة الجنائية الدولية من أسلحتها. وبالفعل تم الإعلان عن محاكمة عدد من المشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب في دارفور، وكان من بين هؤلاء علي كوشيب الذي ورد اسمه في لائحة الاتهام الأولى للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بقضية دارفور.

وقد أكد المدعي العام السوداني لجرائم الحرب في دارفور عدم إفلات أيّ شخص من المحاكمة، على الرغم من الصعوبات التي تواجه عمل اللجنة الخاصة بالتحقيق في جرائم دارفور.

(١) د. حمدي عبد الرحمن، جريشن والهجوم الأمريكي على السودان، جريدة العرب القطرية، ٢٣ مارس ٢٠٠٩م.

(٢) محمد أبو الفضل، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٥، أبريل ٢٠٠٩م.

أما المسار الرابع: الذي سلكته الحكومة السودانية فيتمثل في محاولة حشد التأييد الداخلي حول قيادة البشير، في نفس الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على التوصل لتسوية سلمية في دارفور. ففي أكتوبر عام ٢٠٠٨م أطلق الرئيس البشير من مدينة كنانة مبادرة أهل السودان التي تعتمد على التفاوض والحوار كأساس لحل أزمة دارفور، كما أنها لا تتعارض مع الاتفاقات الموقعة سابقًا، ولاسيما اتفاق سلام دارفور في أبوجا. وفي فبراير ٢٠٠٩م قبلت الحكومة بالوساطة القطرية، وعقدت اجتماعًا مع فصيل حركة العدل والمساواة في الدوحة؛ حيث وُقِّع اتفاق حسن النوايا بين الطرفين، على أن صدور مذكرة اعتقال البشير قد أفضى إلى تعقيد الأمور، وهو ما دفع بالمفاوضات إلى طريق مسدود.

ثانيًا مواقف القوى السياسية:

تباينت مواقف القوى السياسية السودانية من قرار الجنائية الدولية القاضي باعتقال الرئيس البشير. فقد أجمع البعض على ضرورة رفض القرار، وتأييد المساعي الحكومية الرامية إلى تجاوز تداعياته الخطيرة على المشهد السوداني، في حين طالب البعض الآخر بضرورة إبداء قدر من المرونة في التعامل مع قرار المحكمة، والتعاون معها سياسيًّا وقانونيًّا.

أما بعض الأطراف والقوى المعارضة -لاسيما في دارفور- فقد رحبت بالقرار، وطالبت بتسليم الرئيس البشير لتتم محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من أن الحركة الشعبية بزعامة سلفاكير، والتي تمثل الشريك الثاني في حكومة الوحدة الوطنية، قد رفضت قرار محاكمة البشير؛ فإنها دعت في الوقت نفسه إلى ضرورة التعاون مع المحكمة بكافة الطرق القانونية والسياسية.

ويبدو أن الحركة انطلقت من موقفها على أسس حزبية وإقليمية؛ إذ إنها كانت تفكّر في تداعيات القرار وليس في طبيعة القرار نفسه أو مصير رئيس الدولة. [1]

فثمة مخاوف من انهيار اتفاق السلام الشامل الذي أنهى الحرب الأهلية في الجنوب عام ٢٠٠٥م؛ إذ إن الحركة الشعبية تمتلك في أيديها -بمقتضى هذا الاتفاق- زمام المبادرة من خلال حق تقرير المصير للجنوب في استفتاء عام يُجرَى عام ٢٠١١م. وعليه فإنه ليس من مصلحتها التخلي عن شريك الحكم (المؤتمر الوطني بزعامة البشير) في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها السودان.

وربما يؤكد هذا المنحى قيام الحركة بإصدار تصريحات ومواقف متباينة؛ ذهب بعضها إلى حد المطالبة بتسليم البشير، في حين أكد قادة آخرون على ضرورة رفض مذكرة التوقيف الدولية بحق رئيس الدولة؛ حيث إنها ستفتح المجال واسعًا أمام التدخل الخارجي في شئون السودان، وهو ما قد يعرقل مسيرة العملية السلمية في الجنوب.

أما حزب المؤتمر الشعبي المعارض بزعامة الدكتور حسن الترابي فقد ذهب -في شطط معارضته للنظام الحاكم- إلى حد المطالبة بتسليم الرئيس البشير لمحكمة الجنايات الدولية. وقد أشار الترابي غير مرة إلى قانونية وعدالة المحكمة الدولية، وهو ما يعني ضرورة تعاون الدولة السودانية معها.

وقد ارتكز موقف المؤتمر الشعبي على أمرين متلازمين:

أولهما أن رفض السودان التعاون مع المحكمة قد يؤدي إلى نقل ملف تنفيذ قرار المحاكمة إلى مجلس الأمن، وقد تسعى بعض القوى الدولية الفاعلة إلى استخدام القوة من أجل تنفيذه. ويعني ذلك إمكانية تكرار السيناريو العراقي في السودان.

(١) أبو بكر حسن الباشا، قرار اعتقال البشير.. التداعيات المحتملة والمخرج المتاح في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1003C637-E4D5-4948-A0DA-5AB1CA20D565.htm

أما الأمر الثاني فهو يدعو إلى ضرورة تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة والعدالة في السودان، على غرار ما تحقق في جنوب إفريقيا بعد التخلص من نظام التفرقة العنصرية.

ويرفض حزب الأمة القومي بزعامة السيد صادق المهدي تسليم الرئيس البشير، أو أي سوداني آخر، للمحكمة الجنائية الدولية؛ لأن في ذلك تبعات خطيرة على استقرار وأمن السودان. ويرى المهدي أن أية محاولة خارجية لتغيير الأوضاع في السودان سوف تجابَه بالرفض والمقاومة من جانب القوى السودانية الوطنية، على أن الصادق المهدي يرى إمكانية تشكيل محاكم مختلطة من قضاة سودانيين وعرب وأفارقة للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتُكبت في إقليم دارفور، وتطبيق قواعد القانون الدولي.

وقد سار الحزب الاتحادي الديمقراطي في نفس الاتجاه الرافض لإجراءات المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير، كما رفض أيضًا تسليم أيّ مواطن سوداني. ودعا الحزب على لسان زعيمه محمد عثمان الميرغني بضرورة (سودنة) وتوطين العدالة، أي ضرورة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور من خلال محاكم سودانية.

أما الحزب الشيوعي السوداني فقد عبَّر من خلال أمينه العام محمد إبراهيم نقد على ضرورة التعامل مع المحكمة وفقًا لقرار القمة الإفريقية القاضي بعدم تسليم أيّ رئيس دولة ليحاكم خارج بلاده. كما طالب الحزب في الوقت نفسه بضرورة توحيد الجهود الوطنية من أجل معالجة الأسباب الحقيقية لأزمة دارفور.

وعلى صعيد حركات التمرد المسلحة في دارفور، فقد أيدت حركة العدل والمساواة بزعامة الدكتور خليل إبراهيم قرار المحكمة دون تحفظ، بل إنها اعتبرته نقطة تحول فاصلة في تاريخ السودان. ولم تكتفِ الحركة بهذا الموقف، وإنما أبدت استعدادها للمساهمة في تنفيذ القرار الدولي. وعليه فإن حركة التمرد الرئيسة في دارفور نظرت إلى الرئيس السوداني باعتباره فاقدًا للشرعية القانونية والسياسية، وهو ما يحتّم عليه ضرورة تسليم نفسه لمرفق العدالة الدولية.

> **أيدت حركة العدل والمساواة بزعامة الدكتور خليل إبراهيم قرار المحكمة دون تحفظ، بل إنها اعتبرته نقطة تحول فاصلة في تاريخ السودان. ولم تكتفِ الحركة بهذا الموقف، وإنما أبدت استعدادها للمساهمة في تنفيذ القرار الدولي.**

ولم يختلف موقف فصيل التمرد الرئيس الآخر، وهو حركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد نور عن حركة العدل والمساواة، فقد رحب زعيم الحركة بقرار الاعتقال، واعتبره نصرًا تاريخيًّا للسودان. ومن المنطقي أن يأتي هذه الموقف من جانب هذين الفصيلين؛ حيث إنهما لا يجدان غضاضة في الاستقواء بالخارج من أجل تحقيق مصالحهما السياسية.

فالأول زعيم العدل والمساواة يتحالف مع نظام إدريس ديبي في تشاد من أجل تدعيم مركزه السياسي والعسكري إزاء النظام الحاكم في السودان. أما عبد الواحد نور فإنه يعيش في فرنسا، ويحاول جاهدًا استعداء الجاليات اليهودية والموالية لإسرائيل ضد نظام الرئيس البشير. كما أنه يطرح نفسه كبديل ديمقراطي وعلماني موالٍ للغرب وإسرائيل إذا تولى السلطة في الخرطوم.

ولم يخرج عن هذا الموقف الدارفوري المؤيد لقرار المحكمة سوى جناح مني أركو مناوي زعيم (فصيل) حركة تحرير السودان الموقع على اتفاق أبوجا عام ٢٠٠٦م للسلام في دارفور. فقد أعلن مناوي الذي يشغل منصب مساعد رئيس الجمهورية رفضه لقرار المحكمة الدولية الخاصة بالرئيس البشير.

وعلى أية حال فقد أفضى قرار المحكمة الدولية إلى إحداث تغيير لواقع المعادلة السياسية والعسكرية

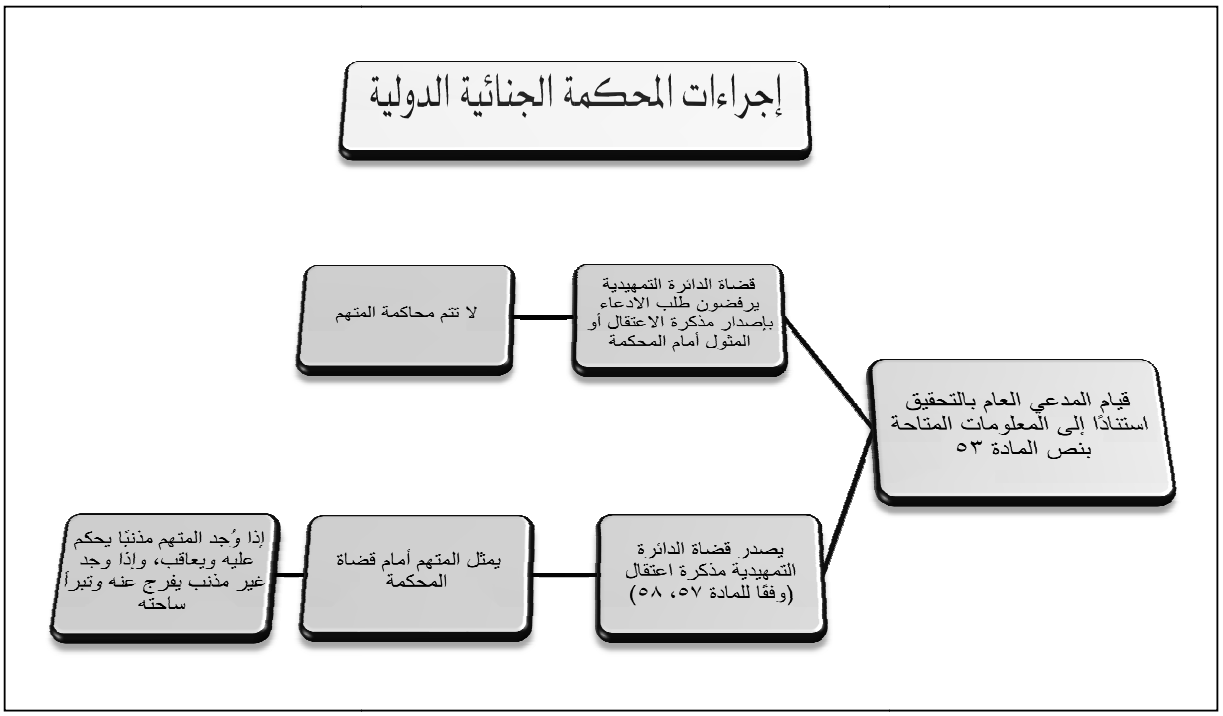

على الأرض في دارفـــور، وهو ما دفع فصائل التمرد إلى إعـــادة حســـاباتها لتعظيم منافعهـــا من خلال الاستقواء بالخارج، وذلك على حساب النظام الحاكم في الخرطوم. [1]

بيد أن حركة العدل والمساواة حاولت أن تقدم نفسها باعتبارهـــا الفاعل الرئيس الذي يمكن الاعتماد عليه في أية تسوية محتملة للصراع في دارفور؛ إذ اجتمعت مع قادة القوة الهجين (يونيميد)، ووافقت على تنسيق الجهود بينهما لحماية المدنيين.

علـــى أن موقف الحركة غيـــر الواضح والمتذبذب من عملية الســـلام التي رعتها قطر، ولاســـيما بعد صـــدور مذكرة الاعتقال يشـــير إلى أنهـــا تقوِّي من آلتها العسكرية، وتحاول استفزاز النظام الحاكم لكي يقوم بعملية عســـكرية كبرى في دارفور، عندئذ يزداد الضغط الدولي ولاســـيما من قبـــل الولايات المتحدة سياســـيًا وعسكريًا على الســـودان، ولا شك أن هذا التكتيك الذي يســـعى إلى توريط المجتمع الدولي في الصراعات الداخلية ليس أمرًا جديدًا. فقد استُخدِمَ من قِبَل جيش تحرير كوســـوفو، والـــذي أفضى إلى تدخل خلف الناتو عسكريًا في الإقليم عام ١٩٩٩م.

ويبدو أن هذه المواقـــف المتباينة من قرار التوقيف الدولي قد أفضت إلى ظهور معســـكرين متنافســـين داخل حزب المؤتمـــر الوطني الحاكـــم: يضم أولهما الرئيس عمر البشـــير ومؤيديه، أما الثاني فإنه يضم النائب الثاني لرئيس الجمهورية علي عثمان طه ومدير جهاز الاستخبارات والأمن الوطني الفريق صلاح عبد الله قوش.

وربما يفســـر لنا ذلـــك قيام الرئيس الســـوداني بعزل مدير مخابراته وتعيينه مستشـــارًا في رئاسة الجمهورية. ولا شـــك أن اتســـاع هوة الخلاف بين هذين المعســـكرين المتنافســـين، ومحاولة كل منهما تصفيـــة الآخر قد تـــؤدي إلى تمزيـــق وحدة البلاد وإشاعة الفوضى ولاسيما في دارفور.

(١) لمزيد من التفصيلات حول دور المحكمة الجنائية الدولية في أزمة دارفور انظر الرابط التالي:

http://www.icc-cpi.int/cases/Darfur.html

ثالثًا: السيناريوهات وآفاق المستقبل:

إذا كان قرار اعتقال الرئيس البشير قد أثار نوعًا من الانقسام في المجتمع الدولي حول معايير وإجراءات تطبيق العدالة على الصعيد الدولي فإنه كما بينا آنفًا قد أفضى إلى حالة من الانقسام في المواقف والرؤى داخل السودان نفسه.[1]

فثمة من رأى بأن القرار يُعدّ خطوة مهمة في تحقيق حلم العدالة الدولية؛ حيث إنه يطيح بعقبة حصانة بعض الأشخاص الذين يرتكبون جرائم خطيرة وهم يعتقدون بأن في مقدورهم الإفلات من العقاب. بيد أن هناك من ينتقد قرار المحكمة باعتباره معوقًا لجهود التسوية السلمية في السودان، بل ويعرِّض للخطر وجود قوات حفظ السلام الدولية ومنظمات الإغاثة الإنسانية العاملة في السودان.

ويبدو السؤال حول احتمالات المستقبل أمرًا مشروعًا؛ إذ ليس من المعقول وفقًا لموقف الحكومة السودانية وطبيعة النخبة الحاكمة في الخرطوم أن يقوم الرئيس البشير بتسليم نفسه طوعًا لمرفق العدالة الدولية.

ومع ذلك فإن إصدار مذكرة الاعتقال الدولية بحق الرئيس البشير تمثل نقطة فارقة بالنسبة لتطورات الواقع السوداني، وتترك المجال مفتوحًا أمام كافة الاحتمالات التي تؤثر على مستقبل الدولة والمجتمع في السودان.

ويمكن القول إجمالاً: إن قضاة المحكمة الجنائية الدولية الذين أصدروا مذكرة الاعتقال بحق الرئيس البشير لم يكن يدور بخلدهم هذه التداعيات الخطيرة على الواقع السياسي المعقد في السودان. فهذا التحرك من جانب مرفق العدالة الدولية قد خرج عن إطاره القانوني والمعياري ليطرح إشكاليات الواقع الجيواستراتيجي بالغ التعقيد في السودان وجوارها الجغرافي.[2]

وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن توقيت قرار اعتقال البشير جاء في فترة بالغة الحرج والتعقيد في المشهد السوداني العام. فالبلاد على أعتاب إجراء أول انتخابات عامة (أبريل ٢٠١٠م) على أساس تعددي بعد توقيع اتفاق سلام الجنوب، كما أنها تستعد لإجراء استفتاء عام حاسم في الجنوب عام ٢٠١١م، وهي أمور تحتاج إلى تهيئة الأجواء واستثمار الطاقات، وليس لإصدار قرار دولي يزيد الأمور اشتعالاً وتعقيدًا.

وفي سياق تداعيات أزمة محاكمة الرئيس البشير ومسارات الأزمات الداخلية التي يعاني منها السودان يمكن تصور أربعة سيناريوهات حاكمة لمستقبل الدولة والمجتمع في السودان **على النحو التالي:**

السيناريو الأول
المحافظة على وحدة السودان وتكامله في إطار الوضع القائم

ويمكن أن يتم ذلك على الرغم من بعض المسارات التي تتخذها أزمة محاكمة البشير، ومن ذلك:

١- تجميد أو تعليق إجراءات محاكمة البشير:

ويتطلب ذلك قرارًا من مجلس الأمن الدولي بما في ذلك الأعضاء الخمسة دائمي العضوية. فالمادة ١٦ من نظام روما تعطي مجلس الأمن حق تعليق إجراءات المحكمة لمدة ١٢ شهرًا قابلة للتجديد[3]، ولا توجد أي قيود قانونية على المجلس في هذا الصدد.

(١) هانئ رسلان، قرار اعتقال الرئيس البشير.. الخلفيات الدولية والتداعيات في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4710E3D2-3DD0-44E8-8261-09C75B8C20F3.htm

(٢) انظر: د. حمدي عبد الرحمن، العرب وإفريقيا في زمن متحول، القاهرة : دار مصر المحروسة، ٢٠٠٩م، ص ٦٣-٦٥.

(٣) ثمة من يرى بأن تدخل المحكمة الدولية قد لا يحقق بالضرورة السلام والأمن، وإن أسهم في وقف تدهور الأوضاع في دارفور، انظر:
Payam Akhavan. «Are International Criminal Tribunals a Disincentive to Peace?: Reconciling Judicial Romanticism with Political Realism.» Human Rights Quarterly 31.3 (2009): 624-654.

على أن الاعتبارات السياسية قد تجعل من الصعب على إدارة أوباما وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا القبول بهذا الخيار.

وعلى الرغم من المساندة الإفريقية التي أبداها الاتحاد الإفريقي للرئيس البشير فإن نحو ثلاثين دولة إفريقية وقَّعت على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ومن ثَم فهي ملزمة بمقتضى المادة ٨٩ بالمساعدة في اعتقال البشير.

٢- ضعف سلطة البشير وعزله دوليًّا:

وذلك بغض النظر عن محاولة توظيف الدعم السياسي الداخلي لتقوية نظام حكمه تحت مسميات وشعارات الوطنية والسيادة، ومقاومة التدخل الخارجي.

وفي هذه الحالة قد يرى بعض المنافسين داخل الحزب الحاكم أن البشير أصبح عبئًا ينبغي التخلص منه، ويمكن أن نتذكر في هذا السياق حالة الرئيس الليبيري السابق شارلز تايلور بعد إدانته من قبل المحكمة الدولية الخاصة بسيراليون. فقد تبنت النخبة الحاكمة منظورًا براجماتيًّا للمحافظة على مصالحها من خلال التضحية بالرئيس تايلور.

بيد أن مصالح الصين الضخمة في السودان قد تجعلها غير متحمسة للدخول في مثل هذه المخاطرة والتخلي عن نظام البشير. (١)

٣- إمكانية تجاوز أزمة البشير:

من خلال تشكيل حكومة سودانية جديدة تكون أكثر تعاونًا مع المحكمة الجنائية الدولية، ولاسيما فيما يتعلق بمذكرة الاعتقال الصادرة عام ٢٠٠٧م بحق الوزير أحمد محمد هارون وقائد ميليشيا (الجنجويد) علي محمد عبد الرحمن المعروف باسم علي كشيب.

السيناريو الثاني
سيناريو التفكيك والتجزئة

يرى بعض المراقبين والمحللين للشأن السوداني أن المشروع الحضاري السوداني الذي يرتكز على كون السودان نقطة التقاء عوالم ثلاثة هي: العروبة، والإفريقية، والإسلام يمثل عقبة أساسية أمام مشاريع الفك والتركيب الجيواستراتيجي التي تستهدف المنطقة ككل مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع القرن الإفريقي.

وفي هذه الحالة يفضي قرار محاكمة البشير إلى عزل النخبة الحاكمة، ومحاصرة مشروعها السياسي، في ذات الوقت الذي تزداد فيه وتيرة التدافع الإقليمي والدولي على السودان. وربما يسهل ذلك لبعض دول الجوار الجغرافي مثل كينيا وأوغندة تعبئة وتوظيف النزاعات الزنجية الإفريقية في الجنوب، وطبقًا لهذا السيناريو يمكن تصور انهيار منظومة الوطن السوداني الجامع وتفككها إلى كيانات خمسة ضعيفة في الشمال والجنوب، والشرق والغرب والوسط.

وإذا كانت بعض فئات النخبة الجنوبية تؤيد هذه النزعة الانفصالية؛ فإن أطرافًا خارجية تحاول جاهدة، وتحت مسميات عديدة، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تصنع بؤر توتر وصراع في مناطق أخرى من السودان. ولنتذكر هنا حالة حركات العصيان السياسي لأهل النوبة شمال السودان، والتي حاولت أن تجد لها مبررًا شرعيًّا في الانتساب لمملكة (كوش) التاريخية.

وعلى الرغم من عدم وجود تيار سياسي حقيقي لهذه القوى فإن بعض الجهات الدولية، ولاسيما داخل الولايات المتحدة، حاولت تقديم الدعم المادي والمعنوي لها، بل ومساعدتها في صياغة أجندتها السياسية في مواجهة الحكومة السودانية.

ويمكن القول: إن استمرار الضغوط الدولية على السودان في ظل بيئة من الاحتقان والتوتر الداخلي قد

(1) A. Natsios, 'Beyond Darfur: Sudan's Slide Toward Civil War', Foreign Affairs, 2008, VOL 87; No3, pp 77-93

يفضي إلى مزيد من إيجاد بؤر الصراع والانقسام، أو تفجر أعمال عنف وتمرد أخرى.[1]

فثمة أزمة سياسية واقتصادية خانقة وتفاعلات الواقع السوداني يغيب عنها التوافق العام، وهو ما قد يدفع بالبلاد إلى حالة من التفتت و(التشرذم) التي لم تكن في حسبان أي طرف من أطراف المعادلة السودانية بما في ذلك هؤلاء الذين يسعون إلى خيار تقسيم وتجزئة الوطن السوداني.

السيناريو الثالث
سيناريو العلمنة والديمقراطية

ويشير إلى إمكانية حدوث تغيير في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في السودان كأن تتم الإطاحة بالرئيس عمر البشير طوعًا أو كرهًا من خلال انقلاب عسكري. وقد رأى بعض الكُتّاب أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم على استعداد لأن يقدم بعض التضحيات مقابل بقائه في السلطة. وربما يفسر لنا ذلك طريقة تعامله مع ملف أبيي وقبوله -على غير المعهود في التعامل الدولي- إحالة هذا النزاع إلى التحكيم الدولي.

وطبقًا لهذا التصور فإن غياب البشير قد يعني تخفيف الضغوط الدولية على السودان بحيث يصبح النظام السوداني أكثر برجماتية وواقعية في تعامله مع محكمة الجنايات الدولية. بيد أن النقطة الأكثر أهمية في هذا السياق هو التخلي عن القناعات السياسية والأيديولوجية للنخبة السياسية الحاكمة، والتي دفعت بها إلى التصادم مع قوى إقليمية ودولية مسيطرة.

(١) انظر وراجع التقرير المهم الذي أعده معهد الولايات المتحدة للسلام:

Alan Schwartz, Scenarios for Sudan: Avoiding Political Violence Through 2011, Washington, DC: United States Institute of Peace, Special Report 228 August 2009.

ويبدو أن هدف حملة مناصري دارفور التي نشطت في أمريكا الشمالية وأوروبا والتي رفعت شعارًا ليبراليًّا مفاده مسئولية الحماية protect to Responsibility كان يتمثل أحد أبعاده في تغيير النظام السوداني بالقوة؛ إذ يدعو هؤلاء إلى ضرورة استخدام القوة المسلحة في المواقف الصراعية التي يترتب عليها جرائم خطيرة ضد الإنسانية. [2]

احتمال تغير النظام في الخرطوم يظل بعيدًا؛ حيث إن جماعات المعارضة منقسمة على نفسها، وترفع أجندات سياسية متنافسة. ويبدو أن خبرة نظام البشير في الصراع مع الحركة الشعبية في جنوب السودان قد أضافت إلى مَنَعته وقدرته على البقاء ومواجهة التحديات.

وعليه فقد برزت دعوات كثيرة لاستخدام القوة في دارفور، فعلى سبيل المثال طالب Reeves Eric بتدخل حلف الناتو على غرار عمليته في كوسوفو، وهو الأمر الذي قد يتجاوز حدود أزمة دارفور، ويؤدي إلى تغيير النظام في الخرطوم. [3]

على أن احتمال تغير النظام في الخرطوم يظل بعيدًا؛ حيث إن جماعات المعارضة منقسمة على نفسها، وترفع أجندات سياسية متنافسة. ويبدو أن خبرة نظام البشير في الصراع مع الحركة الشعبية في جنوب السودان قد أضافت إلى مَنَعته وقدرته على البقاء ومواجهة التحديات.

السيناريو الرابع
سيناريو الفوضى العارمة

والذي يشير إلى استمرار محاصرة السودان من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى. وفي نفس الوقت تحاول القوى والأطراف الداخلية الاستفادة من الأزمة الراهنة لتعظيم مصالحها السياسية، وهو ما يعني توقف جهود التسوية السلمية، واستمرار حالة الفوضى والصراع.

(2) Alex De Waal, Darfur and the failure of the responsibility to protect, International Affairs ,London & Oxford - 2007, VOL 83; No 6, pp 1039-1054

(3) Eric Revees, Regime change in Sudan, the Washington post, 23 august 2004 available from: www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A25073-2004August22.html

إن تداعيات مذكرة اعتقال الرئيس البشير قد تدفع إلى مزيد من الضغوط الدولية عليه، وهو الأمر الذي قد يدفع إلى استخدام القوة لتسوية أزمة دارفور. ولعل أحد الخيارات المطروحة تتمثل في حظر الطيران على الإقليم ونزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة بالقوة، ونشر مزيد من قوات حفظ السلام بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حتى وإن لم توافق الحكومة السودانية على ذلك. [1]

ولعل أحد الخيارات الأولى المطروحة لاستخدام القوة ضد السودان هي استهداف بعض الأهداف الاستراتيجية في الداخل السوداني مثل القوات الجوية والعسكرية والاستخباراتية.

إن الفرص المتاحة لتجاوز أزمة محاكمة البشير تعتمد على تبني استراتيجيات توفيقية في إدارة وتسوية الصراعات؛ حيث يمكن الجمع بين بعض المكونات التي قد تبدو متعارضة ومتناقضة مع بعضها

ويعني ذلك أن هذا السيناريو مرتبط بميل الدول الغربية إلى التصعيد فيما يتعلق بموقفها من قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس البشير.

ويشمل ذلك الإجراءات التالية:

– رفض هذه الدول تجميد مذكرة الاعتقال بمقتضى المادة ١٦ لنظام روما المؤسِّس للمحكمة.

– ربما يتبنى مجلس الأمن قرارًا دوليًا بمقتضى الفصل السابع يخوِّل أعضاء الأمم المتحدة بما فيهم السودان التعاون من أجل تنفيذ قرار الاعتقال.

– زيادة الدعم المادي والعسكري لجماعات التمرد الأساسية في دارفور، وهو ما قد يمثل تحديًا خطيرًا للنظام في دارفور.

– قد يفضي ذلك كله إلى انهيار اتفاق السلام الشامل في الجنوب، وهو ما يعرض أمن واستقرار السودان كله للخطر.

رابعًا: ما هي الخيارات المتاحة؟

يذهب بعض فقهاء القانون الدولي إلى إمكانية تبني السودان استراتيجية قانونية في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية. فالمادة رقم ١٧ من نظام روما الأساسي، والخاصة بالاختصاص التكميلي، توفر الأساس المطلوب لتبني هذه الاستراتيجية.

فالغرض من المحكمة أن تكون ملاذًا أخيرًا؛ إذ يمكن في هذه الحالة أن يفعِّل السودان من إجراءات تحقيق العدالة في دارفور، وعليه لا يصبح من المقبول أن تقوم المحكمة الدولية بالاستمرار في نظر قضية تُعرَض في نفس الوقت أمام القضاء الوطني، على أن ذلك يتطلب أن يكون فرض القانون وتحقيق العدالة الوطنية أمرًا مقنعًا لجميع الأطراف داخل السودان وخارجه. [2]

ويبدو أن الحكومة السودانية قد سلكت هذا المسلك بالفعل؛ حيث أعلنت عن تشكيل لجنة للتحقيق في الجرائم التي ارتُكبت في دارفور، بل وأنشأت محكمة خاصة بجرائم الحرب هناك، بيد أن تحقق هذه الاستراتيجية القانونية يحتِّم على السودان ضرورة الاعتراف بولاية المحكمة، وتقديم الأدلة والأسانيد التي قد تقنع قضاة المحكمة بوقف الاستمرار في نظر الدعوى. (انظر الشكل السابق الخاص بإجراءات المحاكمة).

وعلى أية حال فإن الفرص المتاحة لتجاوز أزمة محاكمة البشير تعتمد على تبني استراتيجيات توفيقية في إدارة وتسوية الصراعات؛ حيث يمكن الجمع بين بعض المكونات التي قد تبدو متعارضة ومتناقضة مع بعضها، **ومن ذلك:**

(1) Alex De Waal. 'I will not Sign' in London Review of Book, 30 November 2006. Available from http://www.lrb.co.uk/v28/n23/waal01_.htm

(2) Muna Abdalla,The ICC Decision on the Indictment of Sudan's President and Possible Outcomes, Pretoria: Institute of Security Studies, 26 February 2009.

١- السلام مقابل العدالة:

ينبغي التأكيد على أن عملية إنشـــاء محاكم جرائم الحـــرب الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، قد أثارت جدلاً واســـعًا حول إمكانيـــات تحقيق العدالة والإصـــرار عليها فـــي مواقف الصراعـــات القائمة وتبعـــات ذلـــك على حدوث تســـويات ســـلمية على أســـس تفاوضية.[١] وقد أثارت التُّهم الموجهة للرئيس البشـــير مرة أخرى هذه العلاقة الجدلية بين السلام والعدالة.[٢] وعليه يمكن للحكومة السودانية أن توظف هذه الرؤى الدولية، وتعمل جاهدة على تحقيق السلام في دارفور، **وذلك عبر الخطوات الآتية:**

- بدء الحوار الشامل مع كافة الفصائل الدارفورية المتحاربة بدون استثناء.

- إحداث إصلاحات حقيقية في مرفق الأمن وفرض النظام داخل دارفور.

- تســـوية مشـــكلات اللاجئين والنازحين مع دفع التعويضات المناســـبة، وإعادة دمـــج قوات التمرد في المؤسسات الوطنية.

- النظر إلى قضية دارفور باعتبارها قضية وطنية وعربيـــة وإفريقية، وهو ما يعني ضرورة توفير الدعم الإقليمي من أجل تسويتها.

٢- الأسـباب الحقيقيـة مقابـل الأعـراض الظاهرية:

لقـــد أثبتت خبرة التعامل الدولـــي مع أزمة دارفور -ولاسيما في شقها الإنساني والإغاثي- التركيز على جانب الأعراض الظاهرة، وليس البحث عن الأسباب الحقيقية التي أفضت إليها. وعليه فإن الناظر إلى هذا الكمّ الهائل من المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي تشمل نحو ثلاثة عشر ألف موظف ونحو مائة منظمة إغاثية تعمـــل في دارفور؛ يجد أنها أضحت جزءًا من المشكلة. فقد أفضت إلى تغيير بنية وثقافة المجتمع في دارفور مثل التوجه نحو المجتمعات الحضرية، وتهميش دور القيادات التقليدية، ووجود جيل جديد من الشباب الذين تربوا في معســـكرات اللاجئين والنازحين تحت مؤثرات سياسية وأيديولوجية معينة. وربما يدفع ذلك كله إلى مزيد من التعقيـــد على البنية الصراعية في دارفور، حتى وإن اتفقت جميع الأطراف على التسوية السلمية.[٣]

ولعل أبرز الخيارات السياسية المتاحة أمام الحكومة تؤكد على ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للصراع، ومن ذلك:

- التأكيد على سياسة المشاركة في الثروة والسلطة للجميع، وهو ما يعني إزالة أسباب التهميش والإقصاء التي ترفعها جماعات التمرد والعصيان المسلح.

- تقديم نمـــوذج تنموي في دارفـــور بحيث يجعل السلام جاذبًا للجميع.

- إقامـــة حوار وطنـــي جامع يشـــمل كافة القوى الســـودانية الفاعلـــة بهدف إيجاد تســـوية ســـلمية وتفاوضية لكافة ملفـــات النزاعات والصراعات التي يشهدها السودان.

٣- حسـم إشـكالية السياسـي والعسـكري في الصراع الدارفوري:

إذا كانت أطراف الصراع الرئيسة في دارفور تؤكد على خيارها العســـكري لتعظيم مطالبها السياسية؛

(1) Lanz, D., 'Of Peace and Justice: The Impact of H - man Rights in Peacemaking', Medford, MA: The Fletcher School of Law and Diplomacy, 2008. Available from: http://ginn.fl etcher.tufts.edu/mald/2007/lanz.pdf

(2) Alex De Waal., 'Sudan and the ICC: A Guide to the Controversy', 11 July 2008. Available from: http://www.ssrc.org/blogs/darfur/2008/07/11/sudan-and-the-icc-a-guide-to-the-controversy/

(3) David Lanz, Conflict Management and Opportunity Cost: the International Response to the Darfur Crisis, Madrid: Fride Comment, September 2008. P 2.

فإن المجتمع الدولي لا يزال منقسمًا هو الآخر حول ضرورة فرض السلام في دارفور، كما حدث في البوسنة. ولعل ذلك يفسِّر لنا أسباب اعتبار نشر قوات حفظ السلام الدولية والإفريقية في دارفور أولوية للإدارة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى.[1]

ويمكن للحكومة السودانية في هذا السياق أن تؤكد على المسار السياسي التفاوضي في إطار منظومة من الحل الشامل، وهو ما يقطع الطريق أمام دعاة التدخل الدولي في السودان.

وأحسب أن تبني هذه الاستراتيجية يقتضي انتهاج السياسات الآتية:

تفعيل مرفق العدالة الوطنية في السودان؛ بحيث يتم إجراء محاكمات عادلة لكل المتورطين في جرائم حرب بدارفور. ويمكن في هذا السياق الاستعانة ببعض الخبرات العربية والإفريقية كما طرحت بعض القوى السياسية الوطنية في السودان.

اتفاق شريكي الحكم (حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان) على تسوية كافة الملفات العالقة والخلافية بينهما، ولاسيما مسألة الانتخابات العامة، والتعداد السكاني، والاستفتاء حول تقرير المصير في الجنوب، وهو ما يُوجِد جوًّا من الثقة والجاذبية لقضية الوطن السوداني الجامع.

إشكالية الداخلي والخارجي في الصراعات السودانية:

لا يخفى أن العلاقة بين المكونات الداخلية والخارجية للصراع تضفي عليه مزيدًا من التعقيد والتشابك، وهو ما يجعل عملية تسويته أمرًا صعب المنال.

فقد اتُّهِمَ تورط المحكمة الجنائية الدولية في الشأن السوداني بأنه إعلاء للسياسي في مواجهة القانوني، وأن هذا التحرك يستبطن في جوهره أبعادًا سياسية تستهدف وحدة واستقرار السودان.[2]

وأيًّا كان الأمر فإن التعويل على الموقف الداخلي، ومحاولة حشد القوى الوطنية الرافضة لقرار توقيف البشير لا يمكن أن يُؤتي ثماره بدون الاستفادة من الموقف العربي والإفريقي وبعض القوى الدولية المؤيدة للموقف السوداني.

وفي هذه الحالة تستطيع السودان القيام بما يلي:

- محاولة الاستفادة من مواقف الصين وروسيا، وبعض المنظمات الإقليمية والدولية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز في استخدام المادة ١٦ من نظام روما بما يؤدي إلى تعليق وتجميد قرار الاعتقال.

- محاولة بذل الجهود الدبلوماسية للضغط على مجلس الأمن الدولي حتى لا يتمكن من إصدار أو تمرير قرارات أخرى بشأن اعتقال الرئيس البشير.

- استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية لكسر الحصار الدولي المفروض على السودان.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة المختصرة البحث في تداعيات قرار اعتقال الرئيس البشير على الوضع الداخلي في السودان. وقد تبين لنا أن القرار في توقيته -وبغض النظر عن جوانبه القانونية- يمثل سابقة خطيرة في النظام الدولي؛ حيث إنه ينتهك مبدأ حصانة رؤساء الدول، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى في العلاقات الدولية.

ومن الواضح أن القرار أسهم بما لا يدع مجالاً للشك في إحداث مزيد من الغموض وعدم الوضوح

(1) Ibid, p 6.

(2) Sarah Williams and Lena Sherif, «The Arrest Warrant for President Al-Bashir: Immunities of Incumbent Heads of State and the International Criminal Court». Journal of Conflict & Security Law. . 2009 ,14, no. 1: 71-92.

إزاء مستقبل وتفاعلات الصراعات التي يشهدها المجتمع السوداني، ولاسيما طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب طبقًا لاتفاق السلام الشامل بينهما عام ٢٠٠٥م.

ولعل من المأمول في ظل استمرار تعقيد وتشابك مكونات البنية الصراعية في السودان أن يتحقق سيناريو وحدة السودان وتكامله دون الانزلاق إلى مسار العنف السياسي والحرب الأهلية مرة أخرى. بيد أن مسئولية الأطراف السودانية في الداخل والمجتمع الدولي بأسره تعد محورية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والإرادة لتجنب سيناريوهات الفك والتركيب في المجتمع السوداني.

فالانتخابات التعددية المزمع عقدها في أبريل عام ٢٠١٠م، والاستفتاء العام في الجنوب (يناير ٢٠١١م) يتطلبان تجاوز إشكالية محاكمة البشير بما يحقق الاستقرار المطلوب لإدارة المرحلة الانتقالية الراهنة، وجعل خيار الوحدة والتكامل جاذبًا لكافة مكونات الجسد السوداني الواحد.

معلومات إضافية

نص مذكرة اتهام البشير بالإبادة وجرائم حرب بدارفور:

لاهاي، في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٨م

ICC-OTP-20080714-PR341-ARA

الحالة: دارفور، السودان:

قام السيد لويس مورينو أوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية اليوم بتقديم الأدلة التي تبرهن على أن الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير قد ارتكب جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في دارفور.

فبعد مرور ثلاث سنوات على طلب مجلس الأمن بالتحقيق في دارفور، واستنادًا إلى الأدلة الدامغة يرى المدعي العام أن هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن عمر حسن أحمد البشير يتحمل المسئولية الجنائية فيما يخص التهم الموجهة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وتبين الأدلة التي قدمها المدعي العام أن البشير قد دبَّر ونفذ خطة لتدمير جزء كبير من مجموعات الفور، والمساليت والزغاوة، لأسباب إثنية.

وقد احتج بعض أعضاء هذه المجموعات الثلاث، وهم من ذوي النفوذ في دارفور منذ زمن، على تهميش الولاية، وشرعوا في التمرد، ولم يتمكن البشير من هزيمة الحركات المسلحة، فصار يهاجم الشعب. ويقول المدعي العام: إن دوافع البشير سياسية في معظمها، وهو يتذرع بحجة «مكافحة التمرد»، أما نيته فهي «الإبادة الجماعية».

فبمجرد أمر من البشير، ولأكثر من خمس سنوات، هاجمت ميليشيا الجنجويد القرى ودمرتها وتابعت الأشخاص الذين نجوا إلى الصحاري. وأُخضع من تمكن من الوصول إلى مخيمات المشردين داخليًا للعيش في ظروف مدروسة، ليكون مصيره التدمير.

إن البشير يعرقل تقديم المعونات الدولية، والقوات التابعة له تحيط بالمخيمات. فقد قال أحد الشهود: «عندما نراهم، نفر جريًا. فينجو بعضنا، ويُقبض على البعض الآخر، فيُقاد ويُغتصب جماعيًا، وقد يَغتصِب حوالي عشرين رجلاً امرأةً واحدة، وهذا أمر عادي بالنسبة لنا نحن هنا في دارفور. إنه أمر يحدث باستمرار، لقد شهدت أنا أيضًا عمليات اغتصاب، ليس مهمًا مَن يراهم وهم يغتصبون إحدى النساء، فهم يغتصبون الفتيات بحضور أمهاتهن وآبائهن».

ولأكثر من خمس سنوات، شُرد ملايين المدنيين من أراضيهم التي سكنوها لقرون، ودُمرت جميع وسائل عيشهم، واغتُصبت أراضيهم، وسكنها مستوطنون جدد. «وفي المخيمات يحثّ البشير على قتل الرجال واغتصاب النساء. إنه يريد إلغاء تاريخ شعوب الفور، والمساليت والزغاوة»، ثم يسترسل المدعي العام قائلاً: «فأنا لا أحتمل غضّ الطرف، لدي أدلة».

ولأكثر من خمس سنوات، أنكر البشير وقوع هذه الجرائم. فهو يقول: لا وجود للاغتصاب في السودان،

إن كل هذا مجرد ادعاءات. «إن البشـــير قد جعل ارتكاب المزيد من الجرائم ممكنًا بمنعه الكشـــف عن الحقيقة بشأن الجرائم، وإخفاء جرائمه تحت قناع «استراتيجية مكافحة التمرد»، أو «الصدامات بين القبائل»، أو «أفعال ميليشـــيات غير قانونية ومستقّلة. لقد شجع مرؤوسيه، ومكَّنهم من الإفلات من العقاب من أجل ضمان رغبتهم في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية».

يقول المدعي العام: إن نية البشير في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أصبحت واضحة إبان الهجمات المنسقة تنسيقًا جيدًا. «إن البشير قد تعمد إفقار الأشخاص الناجين، إنه لم يكن في حاجة إلى الرصاص؛ فقد استخدم غير ذلك من الأســـلحة، لقد استخدم الاغتصاب، والتجويع والخوف، وهي وسائل كلها في نفس الفاعلية، لكنها أسلحة صامتة».

يقول المدعي العام: تبين الأدلة اليوم أن البشـــير، بدلاً من مســـاعدة أهل دارفور قد عبأ جهاز الدولة بأكمله، بما في ذلك القوات المسلحة، وجهاز الاستخبارات، والدوائر الدبلوماسية والإعلامية، والجهاز القضائي من أجل إجبار الأشـــخاص الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليًا، ومعظمهم من المجموعة المستهدَفة، على العيش في ظروف مدروسة لتدميرهم جسديًا.

وأضاف الســـيد لويس مورينو أوكامبو قائلاً: «إن البشير هو الرئيس، وهو القائد الأعلى، لقد استعمل جهاز الدولة بأكمله، واســـتخدم الجيش، وجنَّد ميليشيا الجنجويد، إن هذه الأجهزة كلها تحت مسئوليته، وهي تطيعه، إنه يتمتع بسلطة مطلقة».

ستنظر الدائرة التمهيدية الأولى الآن في الأدلة، وإذا رأى القضاة أن هناك مبررات معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشـــخص المسمى قد ارتكب الجرائم المزعومة، فستقرر أنجع السبل لمثوله أمام المحكمة، فقد طلب المدعي العام إصدار أمر بإلقاء القبض.

المصدر:

الموقع الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية http://www.icc-cpi.int

* * *

الفصائل المسلحة في إقليم دارفور:

لم يكن إقليم دارفور غربي السودان يعرف مع بدايات الألفية الحالية سوى فصيلين عسكريين سياسيين: هما حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، ولكن منذ عام ٢٠٠٦م بدأت تظهر عدة فصائل أخرى مسلحة.

حركة تحرير السودان:

أسســـها بعض أبناء قبائل الزغاوة والمســـاليت والفور، وعُرفت الحركة في البداية باسم جبهة تحرير دارفور، وكانت عضويتها مقصورة على بعض أبناء قبيلة الفور الإفريقية.

وبعدما انفتحت على أبناء القبائل الأخرى بالإقليم أطلقت على نفسها الاسم الحالي، وذلك في ١٤ مارس ٢٠٠٣م.

وفـــي ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥م عقدت الحركة مؤتمرها ببلدة حســـكنيتة في جنوبـــي دارفور، وفيه تقرر فصل عبد الواحد نور من رئاســـتها، فانشـــقت الحركة إلى قســـمين: أحدهما أمينه العام مني أركو مناوي الذي وقَّع سنة ٢٠٠٦م اتفاقية أبوجا، وبعد ذلك أصبح كبير مســـاعدي الرئيس السوداني عمر حسن البشير. أما القسم الآخر فقد شكَّله جناح رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور.

وتتالت الانشـــقاقات داخل الحركة، فانشقت عنها فصائل شكلت قادة شمالي دارفور بزعامة جار النبي عبد القادر، وانشق فصيل يسمى حركة تحرير السودان (مجموعة الـ١٩)، ومنه انشقت حركة تحرير السودان الموحدة بزعامة القائد أحمد عبد الشافي.

حركة العدل والمساواة:

كانت هذه الحركة تشكل ثاني أهم تنظيم سياسي عسكري بإقليم دارفور بعد حركة تحرير السودان، وأسسها أبناء قبيلة الزغاوة.

ويترأس هذه الحركة الدكتور خليل إبراهيم محمد الذي شغل منصب وزير إقليمي في عدد من ولايات السودان في حكومة الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

أصدرت الحركة بيانها التأسيســـي عام ٢٠٠١م، وبدأت نشاطها العسكري في فبراير ٢٠٠٣م إلى جانب حركة تحرير السودان.

وقد انشـــقت عن حركة العدل والمســـاواة في مارس ٢٠٠٤م الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بقيادة جبريل عبد الكريم باري وخليل عبد الله، وانشق عنها بدورها المهندس محمد صالح حربة مكونًا حركة العدل والمساواة القيادة الميدانية.

كما انشق عنها عبد الرحيم أبو ريشة مكونًا حركة العدل والمساواة جناح السلام.

وانشقت عنها مجموعة الدكتور إدريس أزرق.

ومن بين الفصائل المسلحة بمنطقة دارفور والتي انشق أغلبها عن حركة تحرير السودان:

حركة جيش تحرير السودان:

ويترأسها خميس أبو بكر وهو من قبيلة المساليت، وكان نائب رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد نور قبل أن ينســـحب منها، ويؤســـس حركة جيش تحرير السودان. وهو من بين سياسيي حركة تحرير السودان الذين أسسوا مجموعة الـ١٩، وجمدوا صلاحيات رئيس الحركة نور قبل أن يفصلوه.

قادة شمالي دارفور:

ويتزعم هذا التنظيم القائد جار النبي عبد القادر يونس، وقد اتحد معه فصيلان مســـلحان: أحدهما برئاسة صديق عبد الكريم، والآخر بقيادة محمد علي كلاعي؛ ليشكلوا تنظيم قادة شمالي دارفور. والجميع كانوا أعضاء في حركة تحرير السودان قبل أن تعصف بها الانشقاقات.

حركة تحرير السودان الموحدة:

وهي حركة منشقة عن حركة تحرير السودان، ويتزعم هذا الفصيل القائد أحمد عبد الشافي القائد الميداني السابق لقوات عبد الواحد نور بدارفور. وكان عند انشقاقه قد شكَّل مع مجموعة من السياسيين والعسكريين تنظيمًا أطلقوا عليه حركة تحرير السودان (مجموعة الـ١٩) مجمدين صلاحيات عبد الواحد، ثم انشق أحمد عبد الشافي عن حركة تحرير السودان (مجموعة الـ١٩) مشكلاً حركة تحرير السودان الموحدة.

حركة العدل والمساواة - فصيل القيادة الموحدة:

وهو تنظيم منشق عن حركة العدل والمساواة تزعمه المهندس محمد صالح حربة.

مجموعة آدم بخيت:

ومن أبرز شخصياتها القائد الميداني آدم بخيت، وهو من الكوادر التي استقطبها الدكتور شريف حرير في بداية تكوين الاتحاد الفيدرالي في أسمرا. وقد انضم إلى مني مناوي ثم انفصل عنه، والتحق بتجمع موسع يعرف بجبهة الخلاص، ويضم العديد من قادة وسياسيي دارفور.

ومعه في هذه المجموعة شخصيات دارفورية من بينها من العسكريين: صديق برة وعبد الله يحيى وصلاح جوك، وعبد الله بريق إلى جانب بعض السياسيين مثل الدكتور شريف حرير وآدم علي شوقار.

المصدر:

الجزيرة نت، ملف «البشير والمحكمة الجنائية»، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D08E867-8B6A-4BFF-8564-9D26604A4019.htm